تنويع نشاط القطاعات الإقتصادية واثرها على النمو الاقتصادى في العراق للمده (١٩٩٠)

Diversifying the activity of economic sectors and their impact on economic growth in Iraq for the period (1990-2021)

م.مدركة ذنون يحيى Mudrika Yahya's sins م.مدركة ذنون يحيى كلية الطب / جامعة الموصل mudrikady@uomosul.edu.iq

> تاريخ تقديم البحث: 2023/06/04 تاريخ قبول النشر: 2023/07/24

#### المستخلص

يقصد بالتنويع الاقتصادي عملية تنويع هيكل الانتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل حتى ينخفض الاعتماد الكلى على ايرادات القطاع الرئيسي في العراق وهو قطاع النفط, إذ تؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة مرتفعة وقادرة على توفير فرص عمل عالية الانتاجية للأيدي العاملة المحلية وذلك سيؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي لذا يهدف البحث إلى دراسة اهمية تبنى استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال معرفة تأثير القطاعات الرئيسية المتمثلة في القطاع الصناعي والزراعي والخدمي, فضلاً عن متغيرات اخرى في الناتج المحلى الاجمالي في العراق خلال المدة 1990-2021 بالاعتماد على فرضية مفادها ان زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية عدا النفط في تكوين مفردات الناتج المحلى الاجمالي يسهم وبدور بالغ الاهمية في رفع معدل النمو الاقتصادي, ومن اجل اثبات فرضية البحث ثم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL لأجراء الانحدار المتعدد باستخدام بيانات السلاسل الزمنية وللمدة المذكورة. ومنها تبين التأثير المعنوي والايجابي لمتغير قيم الناتج الصناعي X<sub>1</sub> في رفع معدل النمو الاقتصادي في المدتين القصيرة والطوبلة, في حين ظهر التأثير المعنوي والايجابي لقيم الناتج الزراعي X2 في المدى القصير إلا أن تأثير هذا المتغير كان غير ايجابي على المدى الطوبل, ولم يظهر تأثير متغير القطاع الخدمي X3 في المدى القصير إلا أنه ظهر بتأثير معنوي وايجابي على المدى الطوبل, واوضحت النتائج ايضاً المعنوبة الايجابية لكل من معدل التضخم  $X_4$  وسعر الفائدة  $X_5$  في التأثير في قيم الناتج المحلى الاجمالي في المدى القصير إلا أن تأثير كلا المتغيرين لم يظهر على المدى الطويل، وتم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات كان اهمها أن الاقتصاد العراقي يواجه اختلالات هيكلية كبيرة بسبب اعتماده على استخراج وتصدير النفط الخام فضلاً عن التحديات الداخلية والخارجية التي تحول دون تتوعه وفي ختام الدراسة نوصى باستخدام عوائد النفط الخام في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية وزبادة التخصيصات الاستثمارية لبقية قطاعات الاقتصاد الوطنى كما نوصى بتوفير مناخ استثماري ملائم للشركات المحلية والاجنبية.

## الكلمات المفتاحية: تنويع اقتصادي، نمو اقتصادي، العراق

### **Abstract**

Economic diversification means the process of diversifying the production structure and creating new income-generating sectors so that the total dependence on the revenues of the main sector in Iraq, which is the oil sector, decreases. To raise the rate of economic growth. Therefore, the research aims to study the importance of adopting the strategy of economic diversification by knowing the impact of the main sectors represented in the industrial, agricultural and service sectors, as well as other variables in the gross domestic product in Iraq during the period 1990-2021, based on the hypothesis that increasing the contribution of Economic sectors other than oil in

the composition of the GDP vocabulary contributes and plays a very important role in raising the rate of economic growth, and in order to prove the hypothesis of the research and then rely on the ARDL model to perform multiple regression using time series data and for the mentioned period. Including showing the significant and positive impact of the variable values of industrial output  $X_1$  in raising the rate of economic growth in the short and long terms, while the significant and positive impact of the values of agricultural output  $X_2$  appeared in the short term, but the effect of this variable was not positive in the long term, and the effect of the sector variable did not appear Service  $X_3$  in the short term, but it appeared with a significant and positive effect in the long term. Reaching a number of conclusions, the most important of which was that the Iraqi economy faces major structural imbalances due to its dependence on extracting and exporting crude oil, as well as internal and external challenges that prevent its diversification. We also recommend providing an appropriate investment climate for local and foreign companies.

Key Words: Economic Diversification, Economic Growth, Iraq.

### المقدمة:

يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً يعتمد على مورد واحد في توريد العملات الاجنبية وهو النفط الخام استخراجاً وتصديراً وذلك جعله عرضة للتقلبات التي تحصل في اسعار هذا المورد في السوق العالمية فضلاً عن كونه مصدراً قابلاً للنضوب وانعكاس ذلك في تعثر تنفيذ برامج وخطط التنمية القومية، لذا أصبح التنويع الاقتصادي هدفاً ضرورياً وكافياً يجب السعي اليه بهدف تحقيق النمو الاقتصادي وامكانية التكيف مع التغيرات التي تحصل في المتغيرات الاقتصادية العالمية، فضلاً عن امكانية تحقيق اهداف اقتصادية اخرى مثل توفير فرص عمل وخفض معدلات البطالة وزيادة القيمة المضافة وذلك يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي، ومن هذا الشأن تمت دراسة اهمية التنويع المذكور وضرورة اعتماده في الاقتصاد العراقي من خلال معرفة تأثير عدد من القطاعات الرئيسة في النمو الاقتصادي، اذ تشير الوقائع والدراسات المتخصصة الى تدهور الوضع الاقتصادي في العراق لما مرً به من ظروف سياسية واقتصادية وامنية ادت به الى تدمير بناه التحتية وتراجع اداء القطاعات الاقتصادية وانخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي لذا تعد عملية تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي ضرورية لخروجه من الاقتصادية وانخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي من النمو الاقتصادي.

### اهمية البحث:

يعد التنويع الاقتصادي وسيلة مهمة لمواجهة الازمات الاقتصادية المتنوعة، والتي تتجسد بركود الطلب العالمي على النفط الخام وتراجع اسعاره في السوق العالمية، فضلاً عن كونه مورداً قابل للنضوب لذا تعد استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال استثمار ايرادات النفط الخام في مجالات انتاجية تعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي ضرورة ملحة للاقتصاد العراقي.

### مشكلة البحث:

يتصف الاقتصاد العراقي بمجموعة صفات جعلت منه اقتصاداً يشارك العديد من البلدان النامية خصائصها وسماتها، فاحدى اهم خصائصه تتمثل في اختلال هيكله الاقتصادي وهيمنة قطاع انتاج النفط الخام والصناعات الاستخراجية التي يعتمد عليها في الانتاج والتصدير والتي تشكل المصدر الرئيس لتكوين الدخل القومي وتوفير النقد الاجنبي، ويتسم ايضاً بالتقلبات في وتائر نموه، إذ إن قطاعات الانتاج فيه تعاني من تذبذب وعدم استقرار انعكس وذلك في اداء قطاعاته الاقتصادية. ان العراق بلد منتج ومصدر للنفط الخام وتعتبر ايراداته مصدر أساس تكوين الدخل القومي والتراكم الرأسمالي وهو المصدر الوحيد الذي يؤمن احتياجات البلد من العملات الصعبة، ومن هنا تفهم الضرورة القصوى لان يسعى صناع السياسة الاقتصادية في العراق نحو بلورة نظره مغايرة لدور القطاع النفطي في تكوين مفردات الناتج المحلي الاجمالي من خلال اعتماد استراتيجية تتويع الانشطة الاقتصادية على نحو يقود الى تحقيق الاهداف الكلية للتنمية الشاملة ولاسيما تلك المتعلقة برفع معدلات نموه الاقتصادي.

### هدف البحث:

يعد التنويع الاقتصادي احد الوسائل التي تسهم بدور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية في العديد من دول العالم دلً على ذلك ارتفاع معدلات نموها الاقتصادي، لذا يهدف البحث الى دراسة اهمية تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي في العراق من خلال معرفة تأثير القطاعات الاقتصادية الرئيسة المتمثلة بالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي والقطاع الخدمي في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة 1990–2021.

### فرضية البحث:

يمتلك العراق الامكانات والمقومات والموارد الطبيعية اللازمة لاعتماد سياسة التنويع الاقتصادي الا ان القطاع النفطي له الدور الاكبر في تكوين مفردات الناتج المحلي الاجمالي وذلك ينعكس سلباً في ستراتيجية التنويع، لذا يعتمد البحث على فرضية مفادها ان زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية عدا النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي يسهم وبدور بالغ الاهمية في رفع معدل النمو الاقتصادي.

### حدود الدراسة:

سيتم تطبيق نموذج قياسي لبيان العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة بقيم ناتج القطاع الصناعي والزراعي والخدمي اضافة الى عوامل اخرى كمتغيرات مستقلة واثرها في الناتج المحلي الاجمالي في العراق كمتغير معتمد بإستخدام برنامج E-Views<sub>10</sub> ويعملة الدولار وبالاسعار الجارية خلال مدة البحث.

## منهجية الدراسة

اسلوب الدراسة: اعتمدت الدراسة في منهجها على اسلوب الربط بين الاتجاه الوصفي الذي يستند الى الدراسات النظرية السابقة التي درست هذا الموضوع والاتجاه التحليلي الذي يستند الى طرائق الاقتصاد القياسي واساليبه ومن ثم قياس تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية واثرها في النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة البحث.

### المبحث الاول: الاطار النظري

## مفاهيم التنويع الاقتصادى

يعرف التنوع الاقتصادي على انه السياسات التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على عدد محدود من الصادرات التي تكون خاضعة لاسعار السوق العالمية والتقلبات فيها او انخفاض الطلب على تلك الصادرات ويتحقق التنوع الاقتصادي اما افقياً من خلال ابتكار فرص لسلع جديدة داخل القطاع المعني أو عمودياً من خلال إضافة مراحل جديدة للسلع المنتجة بقصد زيادة الكميات المصدرة منها اذ يسهم التنويع الافقي في توفير عدد كبير من السلع ويقلل من الاستيراد ويعزز المكانه التصديرية للدولة، اما التنوع الافقي فهو يزيد من شدة الروابط الاقتصادية بين انشطة القطاعات الاقتصادية ومن ثم يرفع من مستوى القيمة المضافة للسلع المنتجة محلباً.

كما يعرف التنويع الاقتصادي على انه مجموعة السياسات الرامية لتنويع السلع والخدمات التي تنتجها الدولة وتغيير حصص السلع في مزيج الصادرات وإدخال سلع جديدة ضمن قائمة الصادرات ودخول اسواق جغرافية جديده وبما يعزز النمو الاقتصادي ويخلق بيئة مواتية للاستثمار المنتج ويحد من تقلبات الاقتصاد الكلي على المدى القصير، اي ان التنوع الاقتصادي يحدث عن طريق الحد من افراط الدولة في اعتمادها على قاعدة اقتصادية ضيقة من خلال تشجيع الصناعات التحويلية ودعمها بالموارد الطبيعية للدولة (ثابت وجاسم د.ت، 4) والتي تتمكن من ان تحقق ثلاثة اهداف رئيسة هي:

- 1- استقرار الارباح على المدى القصير
- 2- تنويع الايرادات التي تحصل عليها الدولة
- 3- زبادة القيمة المضافة للسلع والخدمات المنتجة محلياً

## تقسم مجالات تنويع النشاط الاقتصادي إلى (البنك الدولي، 2020):

- 1- التركيز على الواقع الامني في البلد الذي يعد محركاً اساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال اعتماد سياسات تحافظ على مسارات السلام والأمن في البلد، فضلا عن التركيز على شبكات الامان الاجتماعي للطبقات الفقيرة وتحسين تقديم الخدمات الاساسية كالتعليم والصحة والشفافية في عمل المؤسسات الحكومية
- 2- استغلال الامكانات التصديرية للعراق في تنويع النشاط الاقتصادي بعيداً عن انتاج النفط الخام والاتجاه نحو التجارة والتكامل الاقتصادي لاسيما وان العراق يتمتع بموقع جغرافي يؤهله لان يكون مركزا إقليمياً للخدمات اللوجستية الا ان الواقع العملي أثبت ان اداء العراق يتأخر كثيراً عن اداء نظائره في المجال المذكور حتى اصبح نقطه اختناق اقليمية
- 3- النهوض بواقع القطاع الزراعي حتى يصبح ركيزة اساسية من ركائز اقتصاد اكثر تنوعاً يقودهُ القطاع الخاص، وهذا الوضع يتطلب استحداث اساليب جديده للعمل وتبني أحدث التقنيات التي تعظم قدراته التنافسية ( etal,2006,31).

## المحددات الرئيسة للتنوع الاقتصادى.

تحتاج استراتيجية التنوع الاقتصادي الى بيئة مؤاتيه تسهم في انجاح عملية التنوع ومن هذا الشأن ظهرت عدة محددات رئيسية تساهم في انجاح التنوع الاقتصادي (OECD,2011,15) هي:

- 1- الحوكمة الرشيدة: تعد الحوكمة الرشيدة شرط اساسي لبناء بيئة ملائمة لتحقيق التنوع الاقتصادي ويجب ان تنطوي على تصميم وتنفيد سياسات تعزز دور القطاعات الناشئة ويكون دورها أكثر فاعلية في الاقتصاد المحلي فضلاً عن تحقيق التناسق بين صناع السياسة الاقتصادية مع البيئة الاقليميه والعالمية، اذ ان تضافر العوامل المذكورة مع بعضها تعمل على زيادة دور الدولة في رفع معدلات النمو وتوفر فرص اكبر للتنوع الاقتصادي.
- 2- القطاع الخاص: يسهم القطاع الخاص بدوراً مهماً في عملية التنوع الاقتصادي من خلال مساهماته المتميزة في القطاعات غير المستغلة والاستثمار في مجالات البحث والتطوير عن انشطة جديدة وغالبا ما تكون شركات القطاع الخاص رائدة في هذه المجالات (Osaa, 2007, 47)
- 3- الموارد الطبيعية: تعتبر الموارد الطبيعية من العوامل المؤثرة في تحقيق وإنجاح عملية النتوع الاقتصادي لأن أستغلال هذه الموارد يزيد من معدلات التصدير ويحقق قيمة مضافة، لذا يعد الاستثمار في الموارد الطبيعية وبشكل كفوء من اولوليات التنوع الاقتصادي وعامل مهم في تحقيق الاستدامة والنمو (UNECA, 2007,5)
- 4- التكامل الاقليمي: يعد هذا النوع من التكامل ستراتيجية مهمة لتسهيل التجارة والتبادل الدولي وهذا الامر يتطلب اصلاح النظم الإدارية الهادفة لتسهيل التجارة والتبادل بين البلد المعني وبقية البلدان الاخرى لما لذلك من دور بالغ الاهمية في تتويع قنوات توريد الدخل بدلاً من الاعتماد على قناة واحدة في ذلك وهي قناة انتاج وتصدير النفط الخام الذي يعد مورداً ناضباً فضلاً عن خضوع اسعاره للتقلبات في السوق العالمية التي تنعكس بآثار غير ايجابية في اقتصادنا المحلي وفي مقدمتها تعثر تنفيذ خطط التتمية الاقتصادية (Foster etal, 2008, 29)
- 5- التعاون العالمي يعد التعاون العالمي ذو اهمية كبيرة في اي اقتصاد يسعى لتحقيق التنوع لانه يوفر بيئة ملائمة لذلك، وفي هذا الشان لابد من مساهمة الحوكمة الرشيدة في نظام اداري يعزز العلاقة مع الاقتصادات العالمية ويوفر المناخ الملائم لزيادة فرص التنوع الاقتصادي.(Ben Hammouda etal, 2006, 31)

### معايير التنويع الاقتصادى

توجد العديد من المعايير الكمية التي يمكن من خلالها معرفه فيما اذا كان اقتصاد البلد متنوع اقتصاديا ام احادي الجانب, ومن هذه المعايير (Sisto and others, 2022, 145) هي:

- 1- نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي: يوضح هذا المعيار النسبة المئوية لمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي، فهو يعبر عن حجم الناتج ومعدل نموه السنوي ومساهمته القطاعية في تكوين الناتج وبعد من المعايير الدالة على مدى الكفاءة التي يتصف بها الاقتصاد.
- 2- تطور نسبة تنوع الصادرات: يعتبر هذا المؤشر من المعايير المهمة والدالة على درجه التنوع الاقتصادي فكلما ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات النفطية في مجموع الصادرات الحكومية الكلية بالنسبة للعراق وبقية البلدان النفطية دل ذلك على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي، وعلى العكس عندما تكون الصادرات النفطية ذات مساهمة اكبر في مجموع الصادرات الكلية دل ذلك على ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي (خضر, 2005, 10)
- 3- تطور اجمالي قوة العمل حسب القطاعات الاقتصادية: يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة في قياس درجه مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في استيعاب الايدي العاملة، فلكما كانت القوى العاملة موزعة بنسب ملائمة على القطاعات الاقتصادية فذلك يعكس درجه معينه من التنويع الاقتصادي
- 4-مؤشر اهمية الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي: يبين هذا المؤشر الأهمية النسبية للاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي ويكون الهدف منه معرفه مقدار الاعتماد على الاقتصادات الخارجية لذا فان ارتفاع درجه هذا المؤشر دل على اعتماد اقتصاد البلد على الخارج في سد حاجه الطلب المحلي لسكانه وعلى العكس انخفاض درجة هذا المؤشر دل على زيادة التنوع الاقتصادي للبلد. (بدن, 2015, 7-88)
- 5- تطور الايرادات غير النفطية كنسبة من مجموع ايرادات الدولة: يعد هذا المؤشر من المؤشرات التي يمكن عن طريقها معرفه درجة التنويع الاقتصادي فكلما كانت نسبة الايرادات غير النفطية الى اجمالي الايرادات العامة مرتفعة دل ذلك على زيادة درجة التنويع الاقتصادي وعلى العكس من ذلك عندما تكون هذه النسبة منخفضة دل ذلك على انعدام درجه التنويع الاقتصادي للدولة (اللجنه الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا الاسكوا، 2001، 12).
- 6- الاهمية النسبية للقطاع الخاص في اجمالي تكوين راس المال الثابت: يبين هذا المؤشر مقدار المساهمة النسبية للقطاعين العام والخاص في تراكم راس المال الثابت ومعدل تغير مساهمة كل قطاع، فكلما ازدادت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين راس المال الثابت دل ذلك على التنوع الكبير في الاقتصاد وعلى العكس من ذلك كلما ازدادت نسبة مساهمة القطاع العام في تكوين راس المال الثابت دل ذلك على انخفاض درجه التنويع الاقتصادي في البلد. (, 2022, 2022)

# مبررات اعتماد سياسة التنويع الاقتصادي.

تسهم التقلبات الكبيرة في اسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وما تخلفة من آثار في الاقتصاد العراقي وفي مقدمتها تعثر تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية هذا الامر يستدعي ضرورة اعتماد العراق سياسة التنويع الاقتصادي لما لهذه السياسة من تأثيرات ايجابية ومباشرة في معدلات النمو وفي مسارات التنمية الاقتصادية، فالتنويع هدف ضروري تسعى معظم الدول لتحقيقه فهو وسيلة تحصن بها الاقتصاد وتعطيه مرونة التكيف مع تغيرات الظروف فضلا عن أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة عن العمل وذلك له دور مهم في خفض معدلات البطالة كذلك يؤدي التنويع إلى زيادة القيمة المضافة المحليه والناتج المحلي الاجمالي من خلال اقامة مشروعات جديده وعبر مساهمة مزيد من الايدي العاملة الوطنية في انتاج السلع والخدمات اي ان التنويع يحقق الهدف الاقتصادي المزدوج وهو (الاستقرار والنمو) وذلك يؤدي في النهاية الى تعزيز ورفع معدل النمو الاقتصادي، اما عن ابرز مبررات التنويع فهي.

- 1- يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تحقيق عدد من المزايا منها تقليل الاعتماد على مورد واحد وهو النفط الخام في تمويل النفقات العامة للدولة وذلك يعني تقليل المخاطر التي يتعرض لها هيكل الانتاج العراقي بسبب تقلبات اسعار هذا المورد في السوق العالمية ( الشمري وعبد الرضا 2016 27-38)
- 2- يسهم التنويع الاقتصادي في ايجاد قنوات متنوعة ومتجددة لتوريد الدخل في حين يعتبر استخراج النفط الخام نوع من انواع استنزاف مخزون راس المال. (مرزوك, 2013, 7).
- 3- يساهم التنويع في تعزيز التكامل الاقتصادي بين القطاعات من خلال تقويه الروابط بينها (الكصب, 2016, 25)
- 4- يعمل التنويع الاقتصادي على زيادة معدل التبادل التجاري فاعتماد التجارة الخارجية على منتج واحد وانخفاض سعره سوف يؤثر في حجم الصادرات ويقلل من ايرادات الدولة، اما في حالة تنويع الصادرات فالانخفاض المذكور يلحق نفس الضرر السابق في الاقتصاد المحلى
- 5- يسهم التنويع الاقتصادي في توفير الامن الغذائي الذي يحتاجه البلد وبصورة دائمية ولا سيما في حالات الحروب والحالات الطارئة وما تتعرض لها العلاقات الدولية بين البلدان من خلافات وتوترات ومقاطعات وعقوبات اقتصادية (الشمري واخرون, 2018, 77)

### علاقة التنويع بالنمو الاقتصادى

توجد العديد من الدراسات التي ناقشت العلاقة بين التنويع الاقتصادي ومعدلات النمو المتحققة منه في اقتصادات مختلفة كما وتناولته ايضاً عدد من النظريات الاقتصادية والاتجاهات الفكرية التي حاولت تفسير هذه العلاقة، وفي هذا الشأن برز اتجاهان فكربان فسرا العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي.

يتمثل الاول في نظرية المزايا النسبية لديفيد ريكاردو 1817 الذي يرى في التخصص والذي هو عبارة عن انخفاض درجه التنويع الاقتصادي بانه محفزاً ومصدراً للنمو الاقتصادي وكذلك سمث ومورغان وكاتيكلس 1997 ودوغون داجي ومختار 2012 يؤكدون على ان التخصص والميزة النسبية مؤشراً يمكن البلد من تحقيق تنميته الاقتصادية من خلال التخصص في انتاج السلع التي يمتلك في انتاجها ميزة نسبيه ليس لغرض الاستهلاك فقط وانما تصدير الفائض من الانتاج واستيراد السلع التي ليس لديهم ميزة نسبية في انتاجها (5-2015,56-59).

بينما يتمثل الاتجاه الثاني في دراسات عديدة تشير إلى ان انخفاض درجه التنوع الاقتصادي وتركز الانتاج والصادرات على مصدر واحد له آثار سلبية في النمو الاقتصادي وذلك جعل صناع السياسة الاقتصادية يركزون على موضوع التنويع الاقتصادي وعدم التركيز على انتاج عدد محدود من المنتجات والانشطة (الخطيب, 2014, 5).

وعلى الرغم من اعطاء بعض الاقتصاديين نظرية المزايا النسبية الناتجة عن التخصص في الانتاج والتصدير والتي جاء بها الاقتصادي ريكاردو بانها ذات دور ايجابي في تعزيز التخصص ومن ثم عدم التنوع الاقتصادي الا ان ذلك قد لا يحفز النمو الاقتصادي لاسيما في اقتصادات الدول النامية التي تعتمد على انتاج وتصدير المواد الأولية والاستخراجية بصورة كبيرة، لان تعرض اسعار هذا النوع من الصادرات الى تقلبات الاسعار في الاسواق العالمية فان عوائدها من العملات الاجنبية تتعرض لصدمة كبيرة، لان هذه الدول لا تتمكن من ان تتحكم في اسعار صادراتها وهذا يؤثر سلباً على تمويلها وبالتالي يتعثر عليها تنفيذ خططها التنموية (داودي, 2015, 55).

# المبحث الثاني: العرض المرجعي والدراسات المعاصرة لتنويع نشاط القطاعات الاقتصادية واثرها على النمو الاقتصادي

لقد احتلت المواضيع المتعلقة بالتنويع الاقتصادي الهمية كبيرة بعد ان ادركت البلدان النامية ولاسيما الريعية منها والتي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكلها الاقتصادية والناجمة عن اعتمادها على مورد وحيد للدخل والمتأتي من انتاج وتصدير النفط الخام مما جعلها تتصف باحادية الاقتصاد على الرغم من امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة، اذ تتجلى خطورة ذلك في ارتباط اسعار النفط الخام باسعاره في الاسواق العالمية وما يجري فيها من تقلبات حادة وأثر ذلك على النمو الاقتصادي، لذا فقد من تناولنا اهم الدراسات التي تطرقت لموضوع اثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي وبحسب تسلسلها التاريخي بحيث يمكن الاعتماد عليها في تحليل ومناقشة مشكلة البحث.

في عام 2011 أوضحت دراسة سحر قاسم مجد بان الاقتصاد العراقي قبل عام 1950 كان يعتمد بشكل رئيس على ناتجة الزراعي لذا فقد اعتمد على كافة السبل آنذاك في تتمية وتطوير هذا القطاع اما بقية القطاعات الاخرى فقد كانت ضئيلة المشاركة في تكوين هيكل الناتج المحلي الاجمالي وبعد اكتشاف النفط الخام وزيادة ايراداته خصصت الدولة ما لديها من موارد لتتمية وتطوير هذا القطاع على أعتباره اكبر قطاع مساهم في تحقيق التتمية الاقتصادية ومنذ تلك المدة اعتبر الاقتصاد العراقي أحادي الجانب وذات هيكل انتاجي ضعيف يسهم في تكوينة عدد قليل من السلع وبذلك فهو عرضه للصدمات الخارجية الناجمة عن التقلبات الحاصلة في اسعار النفط الخام عالمياً رافق ذلك دور السياسات الاقتصادية المركزية التي جعلت الاقتصاد العراقي رهين الفعاليات الحكومية التي لم تتمكن من الارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي مع ضعف دور القطاع الخاص في الساحة الاقتصادية وذلك ادى الى تدني كبير في معدلات نمو الناتج الحقيقي (عدا النفط) . إن حصيلة العوامل المذكورة آنفاً عكست اثرها في عدم امكانية تحقيق التوازن في الاقتصاد العراقي بسبب انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وانهيار البنية التحتية وتدهور القطاع الصناعي والزراعي وانحسار دور القطاع الخاص وارتفاع معدلات البطالة والفساد المالي والاداري وهروب قدر كبير من رؤوس الاموال الى الخارج.

وفي عام 2019 أوضحت دراسة جاسم وعبد الزهرة بأن الاقتصاد العراقي يقع تحت هيمنة الموارد الطبيعية على اقتصاده وانتاجه وتجارته الخارجية التي تعد القناة الرئيسة في الحصول على الموارد المالية والعملات الصعبة, وهذا الامر جعل البلد يواجه صعوبات بالغة في الحصول على ايرادات من مصادر انتاج حقيقة بسبب عدم الاهتمام في القطاعات الانتاجية مما جعل العراق يعتمد على الاستيرادات في سد حاجة الطلب المحلي وذلك يعرضه الى ازمات مالية واقتصادية داخلية وخارجية متنوعة لذا كان على صناع السياسة الاقتصادية أعتماد اسلوب التنويع الاقتصادي بدلاً من الاعتماد على قناة تصدير النفط الخام باعتبارها الضمانة العملية التي تزيد من مساهمة القطاعات الانتاجية غير النفطية وتطوير الاقتصاد الوطني وتقليل الارتباط الشديد بايرادات انتاج وتصدير النفط الخام وذلك يتطلب تنمية القطاعات المختلفة كالزراعة والصناعة والسياحة والبنى التحتية ودعم الاستثمارات المحلية والاجنبية لتجاوز المشكلات المرتبطة بالتركيز على الاقتصاد الربعي.

وفي عام ٢٠٢١ أوضح مؤمن لازم يحيى الطائي في دراسته بان الاقتصاد العراقي يعد مثالاً للاقتصاد الربعي الذي يعاني من الانكشاف الاقتصادي وبدرجات كبيرة تتطلب التحوط تجاه مخاطرها بسبب اعتماده شبه التام على انتاج وتصدير النفط الخام وهو بذلك شديد التأثر بتقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية وبذلك اصبح اقتصادنا يواجه حالة من عدم الاستقرار في المناهج الاستثمارية للخطط التتموية، وهذا الامر تطلب البحث عن مصادر آخرى للتمويل المالي بغية تعويض النقص والتراجع المستمر في الايرادات النفطية وذلك يتطلب معالجة الاختلالات الاقتصادية من خلال اعتماد مبدأ التنويع الاقتصادي الذي يعد هدفأ ضرورياً وكافياً لتوفير الظروف اللازمة للانطلاقة التتموية ومن ثم تنفيذ البرامج المعنية بالإصلاح الاقتصادي على اعتبار ان هذا التنويع يعني معالجة الاختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن في البنية التحتية من خلال عدم سيطرة قطاع معين في تحقيق قيمة مضافه للناتج المحلي الاجمالي وتفعيل دور الاستثمار المحلي والاجنبي ثم تنويع هيكل الصادرات والعمل على استقطابات متوازنة للقوى العاملة بين القطاع العام والخاص وضمان تكوين علاقات تجارية متوازنة مع اسواق واطراف متعددة.

وفي عام ٢٠٢١ نشر كل من سعود غالي صبر وشفان جمال حمه سعيد بحثاً أوضحا فيه بان استراتيجية التنويع الاقتصادي تعد من الاستراتيجيات الفعالة التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال رفع مساهمة القطاعات الانتاجية غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي لذا فقد اصبحت تلك الاستراتيجية ضرورة ملحة بالنسبة للاقتصاد النفطي العراقي الذي يعاني من قدر كبير من الاختلالات الهيكلية وضعف قاعدته الانتاجية بسبب اعتماده الكبير على النفط الخام الذي يعتبر مورداً ناضباً ويمتاز بكثرة تعرضه للتقلبات التي تحصل في اسعاره في اسواق النفط العالمية، ونظراً لكون العراق من الدول التي سيطر القطاع النفطي على ناتجه المحلى الاجمالي وآثر على أدائه الاقتصادي وعدم امتلاكه لقدر كبير من الموارد والامكانات الطبيعية والبشرية المتنوعة لذا لابد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لانتهاج سياسات اقتصادية فعالة تعمل على تنويع قاعدته الانتاجية ومصادر دخله بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتمكنه من مواجهه كل انواع الصدمات الخارجية وخروجه من طوق الاقتصاد الربعي والاحادية الاقتصادية لتحقيق معدلات اعلى من النمو الاقتصادي.

وفي عام 2022 أوضح عدنان حسين الخياط في دراسته بان التنويع الاقتصادي يرتبط بنظريات التنمية وتطبيقاتها ضمن التجارب والتطورات التي شهدتها دول العالم وأشار الى أن الثورات الصناعية المتعاقبة فتحت آفاق واسعة للولوج في مجالات التنويع الاقتصادي منذ الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر ولحد الآن وفيما يخص الاقتصاد العراقي فقد اوضح الباحث بانه اقتصاد يعتمد وبشكل متزايد على انتاج وتصدير النفط الخام وهذا الاعتماد يشكل خطورة كبيرة على مستقبل التنمية وحاجات المجتمع من الخدمات وفرص العمل ويطرح قضية اساسية امام صناع القرار الاقتصادي وهي متى يصبح التنويع الاقتصادي الذي يمتلك العراق القدر الكبير من موارده ومقوماته منهجاً للتنمية المستدامة من اجل النهوض بواقع الصناعة والزراعة واستثمار المواقع السياحية وبما يسهم في ايجاد حلول واقعية لمشكلات الفقر والبطالة.

توضح الدراسات المشار اليها آنفا بانها تناولت موضوع التنويع الاقتصادي بصيغته الوصفية في اطار مفاهيم النظرية الاقتصادية الحديثة التي اكدت في ادبياتها على ان اعباء الاعتماد على الاقتصاد الربعي سوف تتحمله البلدان النامية كون النفط الخام مصدر قابل للنضوب وهذا الأمر يتطلب التحوط تجاه ذلك مستقبلاً، وما تتميز به دراستنا هو انها تناولت موضوع التنويع الاقتصادي وفق ما اشير اليه آنفا فضلاً عن انها تناولته باسلوب كمي اذ امكن تحديد مؤشرات القياس ذوات الاثار الايجابية والسلبية وتأثيراتها في الاقتصاد العراقي وذلك بهدف تعظيم دور الاتجاهات الايجابية وتدينه تاثير الاتجاهات السلبية وهذا الامر يعد من الدراسات الحديثة التي اتبعت هذا المنهج.

### المبحث الثالث

التقدير الاحصائي والتفسير الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية واثرها على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 1900–2021 -1 توصيف النموذج القياسي المستخدم في التقدير: من اجل تقدير وتفسير اثر القطاعات الاقتصادية الرئيسة في النمو الاقتصادي في العراق تم اعتماد نموذج قياسي تضمن عدد من المتغيرات المستقلة تمثلت به قيم الناتج الصناعي  $X_1$  والزراعي  $X_2$  والخدمي  $X_3$  كقطاعات رئيسة الى جانب اعتماد متغيرات اخرى تؤثر في تحقيق النمو الاقتصادي منها سعر الفائدة  $X_4$  ومعدل التضخم  $X_3$  في حين اعتمدت قيم الناتج المحلي الاجمالي  $X_1$  كمتغير معتمد معبراً عن النمو الاقتصادي وكما في الجدول (1)، وقد تم استخدام عملة الدولار لكافة قيم المتغيرات المذكورة لتسهيل مقارنة النتائج المقدرة مع بعضها وتلافي استخدام العملة المحلية التي قد تعطي نتائج مضللة، ولإغراض التقدير والتحليل تم استخدام اختبارات الاستقرارية للكشف عن رتبة تكامل المتغيرات واختبار جذر الوحدة بهدف اعتماد النموذج القياسي المناسب حسب النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام البرنامج الاحصائي E-Veiws واختباراته كونه يعطي افضل التقديرات الخطية غير المتحيزة والتي غالباً ما نتفق مع منطق النظرية الاقتصادية (كاظم ومسلم، 2002) E-10)، وكانت النتائج المقدرة كالاتي:

الجدول (1): قيم الناتج المحلى الإجمالي وقيم بقية قطاعات الاقتصاد العراقي للمدة 199٠ 2021

X3	X2	X1	Y	السنة
قيم الناتج الخدمي	قيم الناتج الزراعي	قيم الناتج الصناعي	قيم الناتج المحلي الاجمالي	السنة
1.30	8.20	72.30	180.41	1990
0.60	15.60	51.00	0.407	1991
1.10	19.90	52.20	0.553	1992
1.02	0.50	1.00	1.03	1993
1.08	1.10	2.23	3.99	1994
1.00	4.60	8.36	12.89	1995
1.03	2.60	6.10	10.43	1996
3.80	5.50	15.58	20.76	1997
4.90	10.90	14.46	20.62	1998
1.30	7.20	29.35	36.88	1999
3.60	4.60	41.01	48.36	2000
5.30	6.90	28.01	36.18	2001
1.60	8.60	24.42	32.93	2002
1.30	6.40	15.53	21.92	2003
8.84	6.90	22.65	36.63	2004
13.69	6.90	31.78	49.95	2005
23.95	5.80	40.02	65.14	2006
24.25	4.90	53.40	88.84	2007
20.54	3.80	82.64	131.61	2008
26.70	5.20	52.00	111.66	2009
24.14	5.20	77.28	138.52	2010
20.29	4.60	116.18	185.75	2011
21.87	4.10	132.06	218.00	2012
23.56	4.80	135.37	234.64	2013
23.59	4.90	126.33	228.42	2014
30.24	4.20	75.62	166.77	2015
29.64	4.00	76.94	166.60	2016
37.20	3.00	96.10	187.20	2017
10.40	2.80	123.16	227.37	2018
12.90	3.80	124.08	233.64	2019
9.50	6.00	76.07	184.37	2020
10.2	4.00	111.91	207.89	2021

المصدر: البنك الدولي، 2000-2021، على الموقع الالكتروني: https://www.albunkaldawil.org/ar/name.

اعطت الصيغة الخطية افضل النتائج في تقدير نشاط القطاعات الاقتصادية واثرها في النمو الاقتصادي في العراق وكالآتي: الجدول (2): نتائج اختبار جذر الوحدة (PP) تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية واثرها على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 1990-2021.

		IINI	T ROOT TES	T TABLE (PP	<u>')</u>		
	At Level	Y	$X_1$	X <sub>2</sub>	X <sub>3</sub>	$X_4$	$X_5$
With Constant	t-Statistic	-1.2748	-1.2614	-3.3888	-1.7027	-3.1237	-2.1168
	Prob.	0.6285	0.6345	0.0192	0.4200	0.0351	0.2398
		n0	n0	**	n0	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.8128	-3.1774	-3.9572	-1.6898	-3.2183	-2.4894
	Prob.	0.0002	0.1074	0.0213	0.7317	0.0994	0.3307
		***	n0	**	n0	*	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.7235	-0.3759	-1.6443	-0.8144	-0.4759	-2.0565
	Prob.	0.3950	0.5407	0.0937	0.3550	0.5012	0.0399
		n0	n0	*	n0	n0	**
	At First Difference	d(Y)	$d(X_1)$	$d(X_2)$	$d(X_3)$	$d(X_4)$	$d(X_5)$
With Constant	t-Statistic	-13.5222	-5.6519	-7.0767	-6.5877	-7.2028	-6.8933
	Prob.	0.0000	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-12.6510	-5.7303	-7.1382	-6.6768	-7.0640	-7.4170
	Prob.	0.0000	0.0003	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.3374	-5.4692	-7.1054	-6.6815	-7.3009	-6.2739
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews-10

الجدول (3): نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) لتنويع نشاط القطاعات الاقتصادية واثره على النمو الاقتصادية في العراق خلال المدة 1990-2021.

		UNI	T ROOT TES	T TABLE (AD	<b>OF</b> )		
	At Level						
		Y	$X_1$	$X_2$	$X_3$	$X_4$	$X_5$
With Constant	t-Statistic	-1.1785	-1.2365	-0.3814	-1.7027	-3.1637	-2.4310
	Prob.	0.6709	0.6457	0.8981	0.4200	0.0321	0.1419
		n0	n0	n0	n0	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.1497	-3.2196	-5.1965	-1.7661	-3.2352	-2.8880
	Prob.	0.4988	0.0992	0.0011	0.6966	0.0963	0.1798
		n0	*	***	n0	*	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.6680	-0.4646	-0.6159	-0.9139	-0.6225	-2.3351
	Prob.	0.4195	0.5058	0.4404	0.3126	0.4395	0.0211
		n0	n0	n0	n0	n0	**
	At First Difference						
		d(Y)	$d(X_1)$	$d(X_2)$	$d(X_3)$	$d(X_4)$	$d(X_5)$
With Constant	t-Statistic	-8.6921	-5.3059	-7.9804	-6.5995	-6.9352	-4.8341
	Prob.	0.0000	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000	0.0005
		***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.2634	-5.2825	-8.2868	-6.6579	-6.8122	-4.7610
	Prob.	0.0000	0.0009	0.0000	0.0000	0.0000	0.0033
		***	***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.4651	-5.3752	-7.8648	-6.6947	-7.0328	-4.8994
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***
Notes: (*)Si	gnificant at the	10%; (**)Sign	ificant at the 59	%; (***) Signifi	cant at the 1%.	and (no) Not S	ignificant
*Mac	Kinnon (1996)	one-sided p-va	alues.				
This Re	sult is The Ou	t-Put of Progra	am Has Develo	ped By:			
Dr. Imadeddin AlMosabbeh							
College of Business and Economics							
Qassim University-KSA							

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews-10

الجدول (4): نتائج تحليل التكامل المشترك

الاحتمالية	القيمة	نوع الاختبار	نوع المشكلة
0.8095	0.0217871	LM-Test	ارتباط ذاتي
0.3532	0.893491	ARCH-Test	عدم التجانس
0.0984	1.29194	RESE-Test	الاختبارات التشخيصية

المصدر من أعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الكمي لبرنامج Ē-Veiws<sub>10</sub>

الجدول (5): نتائج التحليل الكمي لتنويع نشاط القطاعات الاقتصادية واثرها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1990-2021

ARDL Cointegrating And Long Run Form								
	Dependent Variable: Y							
Selected Model: ARDL(3, 2, 3, 3, 3, 0)								
Date: 03/06/2								
	Sample: 1990 2021							
Included ob	servations: 29							
Cointegrating Form								
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.				
D(Y(-1))	0.053463	0.148236	0.360658	0.7267				
D(Y(-2))	-0.110967	0.040560	-2.735896	0.0230				
$D(X_1)$	1.250262	0.053023	23.579730	<mark>0.0000</mark>				
$D(X_1(-1))$	-0.194112	0.163809	-1.184984	0.2664				
$D(X_2)$	0.042624	0.024122	1. 767018	<mark>0.0636</mark>				
$D(X_2(-1))$	0.653392	0.350711	1.863049	0.0953				
$D(X_2(-2))$	0.446485	0.446324	1.000362	0.3433				
$D(X_3)$	0.183988	0.132354	1.390118	0.1979				
$D(X_3(-1))$	0.146905	0.170029	0.863999	0.4100				
$D(X_3(-2))$	-0.802717	0.177777	-4.515290	0.0015				
$D(X_4)$	1.264273	0.426558	<mark>2.963896</mark>	<mark>0.0159</mark>				
$D(X_4(-1))$	0.257083	0.504830	0.509246	0.6228				
$D(X_4(-2))$	1.163952	0.469562	2.478802	0.0351				
$D(X_5)$	0.043445	0.023538	1.845739	<mark>0.0453</mark>				
CointEq(-1)	-0.598015	0.083802	-7.136009	0.0001				
Cointeq = Y - (1.673	Cointeq = Y - $(1.6737*X_1 - 1.6346*X_2 + 1.5075*X_3 - 0.3003*X_4 + 0.0392*X_5)$							
+ 0.4	+ 0.4436)							
Long Run Coefficients								
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.				
$X_1$	1.673683	0.066310	25.240271	0.0000				
$X_2$	<del>-1.634602</del>	0.899947	<del>-1.816332</del>	0.0314				
$X_3$	1.507532	0.306729	<mark>4.914863</mark>	0.0008				
$X_4$	-0.300273	1.109882	-0.270545	0.7928				
$X_5$	0.039204	0.039660	0.988504	0.3487				
С	0.443607	9.189448	0.048273	0.9626				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews-10

اظهرت نتائج تقدير تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية واثرها على النمو الاقتصادي في العراق معنوية كل من قيم الناتج الصناعي  $X_1$  وقيم الناتج الزراعي  $X_2$  ومعدل التضخم  $X_4$  وسعر الفائدة  $X_5$  في الآجل القصير, أما في المدة الطويلة فقد كانت النتائج غير ذلك.

بلغت مرونة (\*) قيم الناتج الصناعي  $X_1$  بـ  $X_1$  وحدة، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في أن القطاع الصناعي في العراق يعد من اكثر القطاعات الاقتصادية اهمية لما له في دور مهم واساسي في عملية التنمية الاقتصادية كونه يسهم في رفع مستوى الانتاج والانتاجية وتشغيل الايدي العاملة وبالتالي زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي. (رسن وحسين, 2017, 124–125)، اما في المدة الطويلة فقد كانت نتيجة هذا المتغير مطابقة لنتيجته في الامد القصير, وبلغت مرونة قيم الناتج الزراعي  $X_2$  بـ  $X_2$  وحدة، والاشارة الموجية لمعلمة هذا المتغير تعني أن القطاع الزراعي في العراق هو ركيزة اساسية يتضمن الانتاج الزراعي والحيواني والصناعات الغذائية وما يتصل بها من خدمات لوجستية وتمويلية وصناعات تحويلية وتكنولوجيا

 $<sup>{</sup>m ep}={
m Bi}\,rac{ar x}{ar v}$ : تحسب المرونات في الدوال الخطية بالطريقة الآتية

حديثة لها امكانات كبيرة على التوسع وتوفير فرص عمل فضلا عن امكاناتها في استحداث اساليب عمل جديدة وتبني احدث التقانات التي تعكس اثرها في رفع معدل النمو الاقتصادي (دحام، 2019، 2)، اما في المدة الطويلة فقد اوضحت نتائج التقدير التأثير غير الايجابي لهذا المتغير في قيم الناتج المحلي الاجمالي وتفسير ذلك يكمن في عدم توفير القدر الكافي في قيم التخصيصات الاستثمارية اللازمة لتنمية وتطوير هذا القطاع, يرافق ذلك التغيرات المناخية التي اسهمت بتأثيرات غير ايجابية في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية إلى الحد الذي اصبح فيه معدل النمو السكاني يفوق معدل نمو الناتج الزراعي, وذلك جعل هذا المتغير لا يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي في الآجل الطويل. (غيلان, 2007, 33-37)، ولم تظهر معنوية متغير قيم الناتج الخدمي X<sub>3</sub> في الامد القصير , إذ يكمن بسبب ذلك في تدنى مستوى الخدمات التي يقدمها هذا القطاع بسبب الدمار الشامل للبني التحتية عام 2003, فضلا عن تدني قيم التخصيصات الاستثمارية اللازمة لتنمية وتطوير هذا القطاع خلال المدة التي تلت العام المذكور إلى الحد الذي تساعده ليكون دعامة رئيسة في نهوض وتقدم الاقتصاد العراقي الأمر الذي جعله غير قادر على المساهمة في رفع معدل النمو الاقتصادي اما في المدة الطويلة فقد اوضحت نتائج التقدير معنوية المتغير المذكور ويمرونة بلغت بـ 1.814 وحدة، والاشارة الموجبة المعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في أن العراق قد تبني سياسية تنمية وتطوير البني التحتية واصلاح اعداد كبيرة من المشاريع واعتماد سياسات تمويلية تهدف إلى تقديم مختلف انواع التسهيلات للمنتجين واعداد قوانين تسهم في جعل العراق بيئة استثمارية مناسبة محلية واجنبية, فضلاً عن اعفاء المستوردات من السلع الانتاجية والمدخلات من الرسوم الجمركية الأمر الذي ادى إلى رفع مساهمة القطاع المذكور في زيادة قيم الناتج المحلي الاجمالي (عمران, 2019, 485)، واوضحت نتائج التقدير معنوية متغير معدل التضخم X4 في الآجل القصير في التأثير في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بمرونة بلغت 1.479 وحدة، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير خالفت مفاهيم النظرية الاقتصادية إذ يكمن سبب ذلك في كون السياسة المالية في العراق تعتمد على الاصدار النقدي الجديد وفي هذا الشأن يؤكد العديد من الاقتصاديين بأن ارتفاع معدلات التضخم في اقتصادات البلدان النامية دون نسبة 20% تعد ضرورية لتحقيق مسارات النمو والتنمية الاقتصادية فيها إذ ينعكس اثر ذلك في رفع معدلات الادخار والاستثمار والتي يظهر اثرها في زيادة قيم الناتج المحلى الاجمالي (الطائي, 2021, 106), اما في المدة الطويلة فلم تظهر معنوية المتغير المذكور اذ يعود سبب ذلك في تدنى معدل التضخم الى الحد الذي لم يظهر تأثيره في المتغير المعتمد، واوضحت نتائج التقدير معنوية متغير سعر الفائدة X<sub>5</sub> في التأثير في قيم الناتج المحلى الاجمالي في المدة القصيرة بمرونة بلغت 1.418 وحدة، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير خالفت مفاهيم النظرية الاقتصادية، ويكمن سبب ذلك في كون السياسة المالية في العراق قد فرضت انواع متعددة من اسعار الفائدة على الودائع والقروض إذ فاقت اسعار الفائدة الممنوحة للودائع نظيرتها المفروضة على القروض بهدف تشجيع المستثمرين على الاقتراض والتوسع في انشاء مختلف انواع المشاريع الانتاجية والخدمية بسعر فائدة منخفض اما من وجهة نظر المستثمرين فقد توسعوا في طلب القروض تماشياً مع تطور الواقع الاقتصادي العراقي في انشاء مختلف انواع المشاريع حتى اصبح سعر الفائدة ليس محدداً رئيساً لطلب القرض للأغراض الاستثمارية الامر الذي جعل هذا المتغير يسهم بدور ايجابي في زيادة قيم الناتج المحلى الاجمالي, أما في المدة الطويلة فلم يظهر تأثير هذا المتغير في المتغير المعتمد ويكمن سبب ذلك في ذات التفسير عنه في المدة القصيرة.

### الاستنتاجات:

- 1- يواجه الاقتصاد العراقي اختلالات هيكلية كبيرة بسبب اعتماده المفرط على الصناعات الاستخراجية ولاسيما النفط الخام إذ ان مساهمة القطاعات غير النفطية قليلة مقارنة بمساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.
- 2- تعرض الاقتصاد العراقي لعدد من التحديات التي تحول دون تنويعه الاقتصادي منها داخلية تتمثل في ضعف آلية تنفيذ المشاريع والبنى التحتية وانخفاض دور القطاع الخاص والمصرفي وتزايد معدلات العجز في الموازنة العامة للدولة وخارجية تتمثل في الديون وسياسات العولمة الاقتصادية.

- 3- ارتفاع معدل الانكشاف التجاري للاقتصاد العراقي على العالم الخارجي الامر الذي ادى إلى انخفاض مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت وتدني نسب العاملين فيه بسبب المنافسة الاجنبية وذلك جعله يحجم عن الدخول في مجالات التنويع الاقتصادي.
- 4 أظهرت نتائج الجانب العملي التأثير المعنوي والايجابي لمتغير قيم الناتج الصناعي  $X_1$  في رفع معدل النمو الاقتصادي في المدتين القصيرة والطويلة, في حين ظهر التأثير المعنوي الايجابي لقيم الناتج الزراعي  $X_2$  في المدة القصيرة إلا أن تأثير هذا المتغير كان غير ايجابي في المدة الطويلة, ولم يظهر تأثير متغير القطاع الخدمي  $X_3$  في المدة الطويلة في التأثير في قيم الناتج المحلي الاجمالي، واوضحت النتائج ايضاً المعنوية الايجابية لكل من معدل التضخم  $X_4$  وسعر الفائدة  $X_5$  في التأثير في قيم الناتج المحلي الاجمالي في المدة القصيرة إلا أن تأثير كلا المتغيرين لم يظهر في المدة الطويلة.

### التوصيات:

- 1- استخدام العوائد المتحصل عليها من القطاع النفطي في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى فضلاً عن استخدام مخرجات القطاع النفطي في صناعات اخرى مثل البتروكيمياوية والبلاستيكية وبذلك يمكن تحقيق النمو في القطاعات الاخرى ثم رفع معدل النمو الاقتصادي.
- 2- زيادة قيم التخصيصات الاستثمارية للقطاع الصناعي والزراعي والخدمي وبقية القطاعات الاخرى, فضلا عن اعتماد اساليب متنوعة لتقديم الدعم لهم وتوفير كافة انواع المدخلات وتطوير البنى التحتية وحماية الانتاج المحلي من المنافسة الاجنبية.
- 3- توفير مناخ استثماري ملائم لشركات الاستثمار الاجنبي المباشر باعتبارها احد أهم مصادر التمويل الداعمة للنمو الاقتصادي والتركيز على توظيفها في المشاريع الضخمة التي تعود بالنفع على الاقتصادي العراقي وفي مقدمتها مشاريع البنى التحتية.
- 4- تنمية وتطوير قدرات القطاع الخاص وتقديم الدعم اللازم له وتنظيم نشاطه مع وضع القوانين والتشريعات التي تحكم عمله بهدف تشجيع المستثمرين على اقامة مشاريعهم وجعله شريك اساسى ومهم للقطاع العام في الهيكل الاقتصادي المحلى.

#### المصادر:

- الامم المتحدة, اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا (الاسكوا), 2001, التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط, نيويورك.
- بدن, زاهد قاسم, 2015, التضخم الركودي والاختلالات الهيكيلة في الاقتصاد العراقي للمدة (990-2013), اطروحة دكتوراه, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة البصرة.
  - 3. البنك الدولي, 2020, النهوض من واقع الهشاشة: كيف يمكن للعراق تحقيق النمو الاستقرار من خلال تنويع النشاط الاقتصادي.
    - 4. البنك الدولي، 2000-2021.
    - 5. ثابت, ثابت حسان وياسر عبد العالي جاسم, (د.ت), دور التنوع الاقتصادي في الحد من آثار الازمة المالية العالمية.
- 6. جاسم, عبير مجد وسهيلة عبد الزهرة, 2019, التنويع الاقتصادي في العراق والتحديات الراهنة, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد السابع والخمسون.
  - 7. خضر, حسان, 2005, مؤشرات اداء التجارة الخارجية, المعهد العربي للتخطيط والتنمية, الكويت.
- 8. الخطيب، ممدوح عوض، ٢٠١٤، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي, المؤتمر الاول لكليات ادارة الاعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي (19-17 فبراير), الرياض.
- 9. الخياط, عدنان حسين, 2022, التنويع الاقتصادي وضروراته التنموية لتغير واقع الاقتصاد الربعي في العراق, مركز الدراسات الاستراتيجية, جامعة كربلاء, على الموقع الالكتروني الآتي Kerbalacss. Uokerbala.edu.iq:
- 10. داودي، مجد، ٢٠١٥، التنويع الاقتصادي في الجزائر واثره على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية، مجله مجاميع المعرفة، العدد 3. المجلد 3. الجزائر.
- 11. دحام, احمد محمود, 2019, التنويع الاقتصادي واثره على النمو الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة مع اشارة خاصة إلى العراق للمدة (2003-2017), رسالة ماجستير, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة تكريت.
- 12. رسن, سالم عبد الحسن ومصعب عبد العالي ثامر حسين, 2017, الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الربعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة (2003-2015), مجلة الاقتصادي الخليجي, العدد 34.
- 13. الشمري, عدنان داؤد واحمد عبد الرزاق البكري وعادل سلام الهاشمي, 2018, الدولة الريعية وسياسات تنويع الاقتصاد: تجربة دولية, دار الصفا للنشر والتوزيع, عمان, الاردن.
- 14. الشمري, مايح شبيب واحمد عبد الرزاق عبد الرضى, 2016, ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, العدد24, جامعة واسط.
- 15. صبر, سعود غالي وشفان جمال حمة سعيد, 2021, اثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من (2017-1980), المجلة العربية للادراة, المجلد 41, العدد2.
- 16. الطائي, مؤمن لاَزم يحيى, 2021, واقع التضخم في الاقتصاد العراقي واثره في النمو الزراعي للمدة 1990-2018, رسالة ماجستير, كلية الزراعية والغابات, جامعة الموصل
  - 17. عمران, ستار جابر, 2019, منهجية الاصلاح الاقتصادي في العراق- دراسة تحليلية, مجلة الادارة والاقتصاد, العدد 42.
  - 18. غيلان, مهدي سهر, 2007, دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي, مجلة جامعة كربلاء, المجلّد 5, العدد 2.
    - 19. كاظم، اموري هادي وباسم شليبة مسلم، 2002، القياس الاقتصادي المتقدم النظرية والتطبيق، مكتبة دنيا الامل، بغداد
- 20. الكصب، نوري مجد, 2016, التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية: المرض الهولندي ولعنه الموارد وعدم اليقين, دار الكتب والوثائق القومية, الاسكندرية.
- 21. مجد, سحر قاسم, 2011, الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق, البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للاحصاء والابحاث, قسم الاقتصاد الكلى والسياسة النقدية, بغداد
  - 22. مزروك, عاطف لافي, 2013, التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي, مقاربة للقواعد والدلائل, مجلة الاقتصادي الخليجي, العدد24.
- 23.Ben Hammouda, Hakim, kaving, stephen N., Njuguna, Angelica E. and Sadni-jallabe Mustapha, 2006, Diversification tow wards a new paradigm for Africa's development, African Trade policy centre (ATPC), No 35, Economic commission for Africa, united Nations. Development programme (UN).
- 24. Ehiedu, V., & Priscilla, I. C. (2022). Effect of corporate diversification strategies on the financial performance of industrial goods in Nigeria. *International Journal of Applied Research in Social Sciences*, 4(8).
- 25.Esu, G. E. & Udonwa, U., 2015, Economic diversification and economic growth: Evidence from Nigeria" Journal of Economics and Sustainable Development, (16).
- 26. Foster, V., Butterfield, W., Chen, C. and pushak, N., 2008, Building Bridges: China's Growing Role as Infrastructure Financier for Sub-Saharan Africa, World Bank.
- 27.OECD, 2011, Economic Diversification in Africa, A Review of selected Countries, united Nations, OECD) publishing
- 28.OSAA, 2007, The Role of the private sector for the Implementation of the New partnership for Africa's Development, office of the special advisor on Africa, United Nations (UN).
- 29. Sisto, R., Fernández-Portillo, L. A., Yazdani, M., Estepa-Mohedano, L., & Torkayesh, A. E. (2022). Strategic planning of rural areas: Integrating participatory backcasting and multiple criteria decision analysis tools. *Socio-Economic Planning Sciences*, 82.
- 30.UNECA, 2007, Managing Africa's Natural Resources for Growth and poverty Reduction, African Development bank, United Nations Economic Commission For Africa.